

العنوان باللغة العربية

أثر التهرب الضريبي وغسيل الأموال على اقتصاد المملكة العربية السعودية

إعداد الطالبات :

هياء البيشي

نوره الغامدي

إشراف/ د. وليد سليمان

العام الدراسي:

٢٠٢٤

قائمة الجداول :

الموضوع	الصفحة
<u>مقدمة- مشكلة البحث</u>	<u>٣</u>
<u>أهمية البحث – أهداف البحث</u>	<u>٤</u>
<u>الفصل الأول-التهرب الضريبي</u>	<u>٥</u>
<u>تعريف الضريبة وأنواعها</u>	<u>٦</u>
<u>الاطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة</u>	<u>٧</u>
<u>التهرب الضريبي في المملكة</u>	<u>٩-٨</u>
<u>دور الحوكمة الضريبية في الحد من الهروب الضريبي :</u>	<u>١٠</u>
<u>الفصل الثاني – غسيل الأموال</u>	<u>١١</u>
<u>تعريف غسيل الأموال المراحل التي يتم بها غسيل الأموال</u>	<u>١٢</u>
<u>أساليب عملية غسيل الأموال</u>	<u>١٣</u>
<u>نماذج عملية غسيل الأموال</u>	<u>١٣</u>
<u>مخاطر عملية غسيل الأموال</u>	<u>١٤</u>
<u>الاثار السلبية لعملية غسيل الأموال</u>	<u>١٥</u>
<u>أمثلة الطرق غير الشرعية للتسوية :</u>	<u>١٦</u>

المقدمة:

انتشر استخدام الضريبة بين دول العالم بأشكال وأنواع مختلفة من دولة لأخرى ، كلا بحسب حاجته الى هذه الضريبة وظروفه وأهدافه من فرض هذه الضريبة التي أصبحت مصدر دخل لا يستهان به لهذه الدول ، وللضريبة اهداف عدة بناء على الغرض من تطبيقها ومن أبرزها زيادة إيرادات الدولة لتقوم بدورها بتقديم الخدمات العامة والاساسية ، لكن كثرة التهرب الضريبي وعدم دفع الضريبة واستخدامهم طرق ملتوية للدفاع عن مصالحهم وذلك اما بتفادي الضريبة كليا او على الأقل التقليل من النطاق الاقتصادي الضريبي المفروض عليهم ومنها نشأت ظاهرة التهريب الضريبي التي أدت الى غسل او تبييض الأموال لأنه جريمة اقتصادية تهدف الى إضفاء شرعية قانونية على أموال محرمة لغرض حيازتها او التصرف فيها او ادارتها او حفظها او استبدالها او ايداعها او التلاعب في قيمتها اذا كانت متحصلة من الجرائم

متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال او تمويه طبيعته او مصدره او مكانة دون اكتشاف ذلك او عرقلة التوصل الى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها وتعد ظاهرة غسل الأموال من الظواهر الخطيرة التي تواجه الكثير من دول العالم وقد احتل غسيل الأموال أهمية كبرى على الساحة الاقتصادية العالمية في الأعوام الأخيرة حيث أصبحت حركة هذه الأموال تؤثر في الموارد المحلية والدولية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي على المستوى العالمي .

مشكلة البحث :

منذ عقد الثمانينات في القرن الماضي ، أخذت ظاهرة التهرب الضريبي و غسل الأموال تنتشر بشكل كبير ، مما أدى الى افتقار البيانات الاقتصادية العالمية لمصادقيتها نظرا لان الأرضة المالية المتراكمة والناجمة عن غسل الأموال تعد اكبر بكثير من التدفقات النقدية الدولية مما يزيد من الاختلالات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وتزايد الشائعات حول عمليات الفساد المالي والإداري به مما يدخل في الاقتصاد في حلقة مفرغة ، حيث يبدأ بالاتجار في المخدرات وينتهي بالتهرب الضريبي واختراق القوانين واحدا تلو الآخر ونظرا لأهمية هذه الجريمة وصعوبة مكافحتها فإن مشكلة البحث تتبلور حول العديد من الأمور في هذا المجال من أهمها :

تعريف غسل الأموال والتهرب الضريبي .

مراحل غسل الأموال أنواع الضرائب المفروضة على المكلفين .

أساليب عمليات غسل الأموال وأسباب التهرب الضريبي .

نماذج غسل الأموال وأشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي .

مخاطر عمليات غسل الأموال والعواقب القانونية للتهرب الضريبي .

الاثار السلبية لعمليات غسل الأموال والتهرب الضريبي .

أهمية البحث :

ينظر البحث نظره جديدة في طبيعة مشاكل غسل الأموال والضرائب وتأثيرها على المستوى العام في الاقتصاد وينتج عن جرائم غسل الأموال والتهرب الضريبي مجموعة من الآثار السلبية التي تؤثر على المصلحة العامة للدولة من الناحية الاقتصادية يؤدي بذلك الى تراجع التنمية الاقتصادية والاستثمارات المالية ف يسهم البحث في التعريف بهذه الظاهرة من حيث المفهوم والإجراءات والجهود الدولية المبذولة لمكافحتها وقلة الدراسات التي تتناول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال .

أهداف البحث :

إن هدف هذه الدراسة يتمثل بتسليط الضوء على دور مكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال لان عمليات غسل الأموال والضريرية تعد من الأفعال الخطيرة التي تضر باقتصاد المملكة العربية السعودية حيث انها تشكل جريمة على المستوى المحلي والدولي وتختلف أهداف الضريبة وأهميتها طبقا للغاية من تطبيقها في كل بلد وإقليم فهناك أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية وكذلك سياسية للضرائب .

الفصل الأول التهرب الضريبي

تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة بشكل عام على أنها نصيب الحكومة من أرباح المكلف أو دخله, وقد تكون ضريبة على استخدامه أو استهلاكه سلعا معينة وتحصل الضريبة الضريبية إجباريا وهي ليست أجراء عقابيا, بل هي نصيب للدولة وتعتبر اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الحكومة ويلزم الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون بأدائه للدولة بصفة نهائية .

أنواع الضرائب :

هناك العديد من الضرائب ، ولكل نوع العديد من التطبيقات طبقاً لظروف التطبيق والغاية منه, فهناك ضرائب على الدخل كالتالي تكون على ربح الشركات أو على دخل الأفراد ، وهناك أيضا ضرائب على الاستهلاك والتي تفرض عندما يستهلك الخاضع للضريبة سلعا أو خدمات معينة كالضريبة على المنتجات البترولية أو مشروبات الطاقة أو بعض السلع الاستهلاكية.

ومن أكثر أنواع الضرائب استخداما ما يلي:

1 - ضريبة المبيعات:

هي ضريبة غير مباشرة يدفعها المستهلك النهائي لكن لا يقوم هو بتوريدها للجهة المخولة بتحصيل هذه الضريبة بل بائعها هو من يقوم بتوريدها, لذا فهي ضريبة غير مباشرة, وتدفع هذه الضريبة للحكومة على كل عملية توريد للسلع والخدمات المشمولة في هذه الضريبة وتتميز هذه الضريبة بسهولة التنفيذ وعدم التعقيد.

2 - ضريبة الدخل:

هي ضريبة عادة تكون مباشرة وتفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين وتكون أحيانا متدرجة حسب دخل الشخص وهذه الضريبة مطبقة في المملكة العربية السعودية على المستثمر الأجنبي بنسبة ٢٠٪ من صافي الدخل السنوي الخاضع للضريبة.

3 - ضريبة طريق:

هي ضريبة مطبقة على كل من يستخرج رخصة قيادة أو يسلك طرقا معينة أو يمتلك مركبة.

4 - ضريبة السلع الإنتقائية:

هي ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك النهائي وتفرض على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة أو السلع الكمالية وتُحصل على مرحلة واحدة من الموردين أو المصنعين.

5 - ضريبة القيمة المضافة:

ضريبة غير مباشرة تفرض على استيراد السلع والخدمات وتوريدها في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع.

- ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية:

أولاً: تعريفها :

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تفرض على توريدات السلع والخدمات وعلى الاستيراد للأشخاص الذي يقومون أو سيقومون مستقبلا بممارسة نشاط اقتصادي بوصفها مهنة رئيسية لهم أيا كان الهدف من النشاط .

ثانياً: أهدافها:

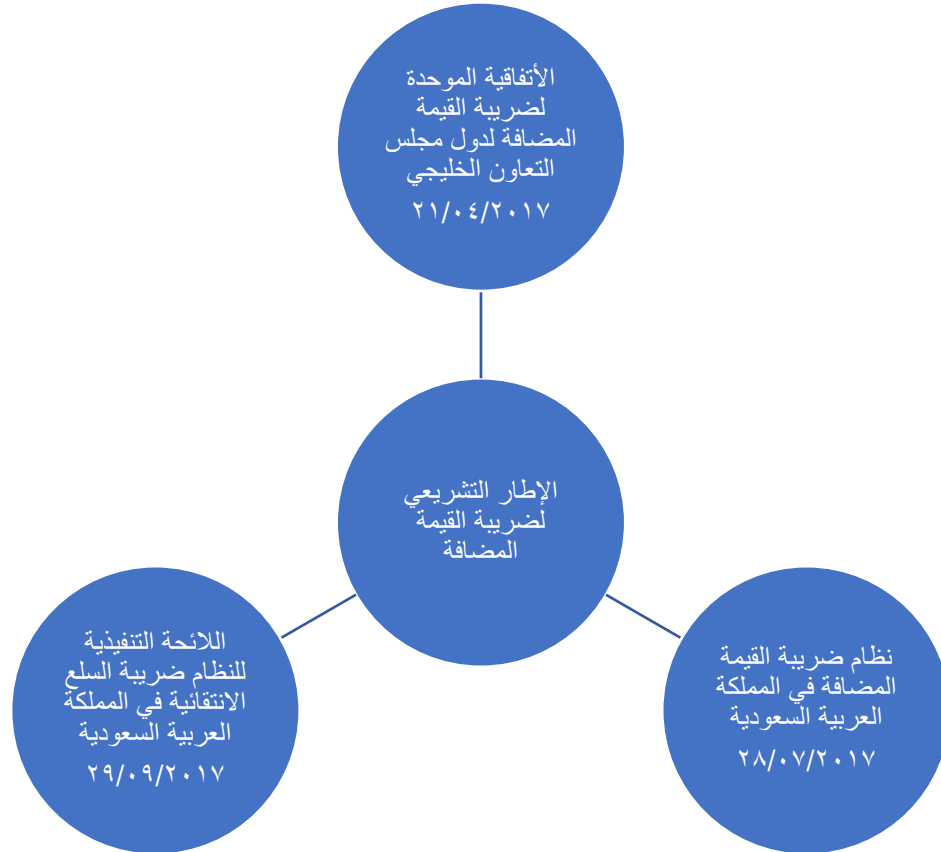
تتعدد وتتنوع الأهداف من فرض ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية ومن هذه الأهداف ما يلي:

تنويع مصادر الدخل الحكومي ف طالما اعتمد دخل المملكة العربية السعودية على النفط ومشتقاته, وهذا ما جعل أسعار النفط المؤشر لنمو الاقتصاد السعودي وانكماشه, فمتى ما ارتفعت أسعار النفط العالمية زادت إيرادات الحكومة السعودية وزاد بذلك الأنفاق وانتعش الاقتصاد ومنى انخفضت أسعار النفط قلت إيرادات الحكومة وانخفض الأنفاق الحكومي وهذا ما يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي وهذا بلا شك عيب عظيم أن يعتمد الاقتصاد على مصدر واحد فأصبح من الضروري إيجاد مصدر آخر للدخل الحكومي يخفف من تأثير التغير في أسعار النفط شريطة أن يكون المصدر الآخر لا يعتمد على الإيرادات النفطية وللتحول من اقتصاد قائم على دخل الحكومة السعودية إلى اقتصاد قائم على الإنتاج والقطاع الخاص و تلافى سلبيات التهرب الجمركي في المملكة العربية السعودية إذ أن ضريبة القيمة المضافة تفرض وتورد في كل مرحلة من مراحل الإنتاج حسب سعر البيع أما الرسوم الجمركية فتحصل مرة واحدة وقت الإفراج الجمركي عند الاستيراد وتكون على السعر المتوقع للبيع الضريبة تنظم الاقتصاد السعودي وتوفر معلومات محاسبية أكثر دقة.

الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة :

يتكون الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي المقررة من قاعة الدول الأعضاء والمقرة من المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/ ٥١ وتاريخ ١٤٣٨/٥/٣ هـ وبدورها تضع الإطار العام لضريبة القيمة المضافة في هذه الدول .

ويتكون الإطار التشريعي لضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية أيضاً من نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية الذي يضع أسس التعليمات الخاصة بهذه الضريبة والذي اعتمد ونشرت نسخته النهائية في ١٤٣٨/١١/٤ هـ وتأتي اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية لتضع الأنظمة والمعالجات التفصيلية والتنفيذية لتطبيق الضريبة وتكون بشكل خاص مفسرة لما ورد في النظام.



التهرب الضريبي في المملكة العربية السعودية. مفهوم التهرب الضريبي:

ويعتبر التهرب الضريبي في النظام التهرب الضريبي هو إجراء غير قانوني يتجنب فيه الفرد أو الشركة دفع المسؤولية الضريبية الضريبي السعودي عملية مخالفة للقانون، حيث يقوم المكلفون بعملية خداع وتحايل على الدولة والحكومة والمؤسسة التي تقوم بفرض الضرائب ويتم تحديد وتصنيف التهرب الضريبي وفقاً لنوع الخلاف الضريبي المرتبط به وسبب تجنب الدفع وهو يشمل الاحتيال الضريبي و التغطية الضريبية و التهرب من الدفع، وتجنب دفع المستحقات الضريبية.

وإذا تم تحديد الخلاف ضريبياً كتهرب ضريبي يمكن للمكلف تقديم معاملة إعادة التقييم إلى مراكز الضرائب للمطالبة فيها بمغادرة المستحقات الضريبية وهناك دائماً مسؤولية مشتركة بين المكلفين والدولة في تحديد المستحقات الضريبية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد الاحتياجات الضريبية .

أسباب التهرب الضريبي :

يمكن تلخيص أسباب التهرب الضريبي في عدة نقاط :

أولاً : الأسباب النفسية والسلوكية :

على الرغم من شيوع التهرب الضريبي في غالبية دول العالم ولكن نطاقه او حجمة يختلف من بلد الى آخر ،كما أنه يختلف من شخص الى آخر . إذ ان هناك مجموعه من العوامل النفسية التي تحكم سلوك المكلفين وتؤثر فيه بشكل قد يزيد او يخفف من الآثار الاقتصادية المترتبة على الضريبة .

ثانياً: أهمية النقود لدى الفرد :

تلعب النقود دوراً مهماً في حياة الفرد باعتبارها وسيلة مبادلة مهمة رئيسية يستخدمها الفرد للحصول على ما يشبع حاجاته ورغباته ومن هنا تنشأ قيمة النقود ومن هذا المنطلق تبدو لدى الفرد الرغبة المنطقية في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من ثروته .

ثالثاً : العبء النفسي للضريبة :

هذا العبء يستجسد في انطباعات المكلفين الناجمة عن تكليفهم بالضريبة والتي ينعكس صداها على تصرفاتهم .

رابعاً : زيادة سعر الضريبة :

ويقصد بسعر الضريبة نسبة مبلغ الضريبة الى الوعاء الضريبي وبالتالي فالتهرب يختلف بالنسبة لكل ضريبة حسب ارتفاع معدلها فالضرائب ذات المعدلات العالية تدفع المكلفين بها للتهرب منها بأي طريقة .

خامساً : فرض ضرائب جديدة او تعديل أسعارها :

يلعب استقرار التشريع الضريبي دوراً في تخفيف العبء النفسي للضريبة على المكلفين بها وذلك لما يرسخه من وضوح في التشريع الضريبي ويسهل إجراءات ربط الضريبة.

سادساً: ضعف الوعي الضريبي:

يُعد ضعف الوعي الضريبي من الأسباب الرئيسية للتهرب الضريبي فكلما زاد الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعف الدافع الى التهرب وبالعكس كلما كان الوعي الضريبي لدى المكلفين ضعيفاً كان الباعث النفسي على التهرب الضريبي قوياً، وسادت كراهية الضريبة.

أشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي :

يمكن تصنيف أشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي إلى عدة أنواع، منها عدم تسجيل التاجر لنفسه في النظام الضريبي، أو التلاعب بالفواتير وتضخيم المصاريف لتقليل الضريبة الواجبة، وكذلك عدم تسجيل المبيعات والدخل الفعلي للتاجر بجانب الاستعانة بطرق تحويل المال بريدياً أو أساليب تمويه الربح لتقليل الضريبة ويتم تقديم عقوبات قانونية صارمة لكل من يقوم بالتهرب الضريبي، لذلك فالامتنال للضرائب يعد ضرورياً وموضوعياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد المحلي.

أنواع التهرب الضريبي:

التهرب المشروع والتهرب الغير مشروع :

تتمثل أشكال التهرب الضريبي في النظام السعودي في الكثير من الطرق والأساليب، وتشمل التهرب المشروع والتهرب الغير مشروع ، يعتبر التهرب المشروع هو الطريقة القانونية التي يستخدمها المكلفين لتقليل دفع الضرائب عن طريق التخفيف من قيمة الضريبة المستحقة وعلى الجانب الآخر، يتمثل التهرب الغير مشروع في استخدام طرق غير قانونية لتفادي دفع الضرائب، مثل تقديم معلومات غير صحيحة، أو تجنب تسجيل عمليات البيع والشراء يهدف النظام الضريبي في السعودية إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي، ولذلك فإن التهرب الضريبي يعتبر مخالفة قانونية ويتم معاقبته بعواقب قانونية صارمة لذلك، يجدر بالمكلفين الالتزام بتسديد الضرائب المستحقة والحرص على تجنب التهرب الضريبي بمختلف أشكاله.

العواقب القانونية للتهرب الضريبي :

تعتبر العواقب القانونية للتهرب الضريبي في النظام السعودي من الأمور المهمة التي يجب على المكلفين الاخذ بها بعين الاعتبار فقد يتعرض المتهربون الضريبيون لعقوبات مختلفة، بما في ذلك الغرامات المالية، وحرمان من بعض المزايا الضريبية، والمحاسبة الجنائية والمدنية وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التهرب الضريبي إلى تقويض النظام الضريبي بأكمله، بما في ذلك تقليل الإيرادات المالية للدولة وتأثيرها على الاقتصاد المحلي وللمساعدة في مواجهة هذا المشكلة، يمكن للمكلفين استخدام الوسائل القانونية المتاحة لهم لتجنب الضرائب، ويجب عليهم الالتزام بالقوانين الضريبية وتحقيق الامتثال الضريبي الكامل لتفادي العواقب القانونية المحتملة.

استخدام الوسائل القانونية في تجنب الضرائب :

يمكن للأفراد والشركات في نظام المملكة العربية السعودية استخدام الوسائل القانونية المتاحة لتجنب دفع الضرائب بشكل غير مشروع، ولكن يجب أن يتم ذلك بشكل شرعي ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها وتشمل تلك الوسائل التقدم بتصريحات ضريبية صحيحة وصحيحة، والاستفادة من المعاملات والانفاق المسموح بها، والتأكد من تلبية جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بالضريبة. بحث النظام السعودي على الالتزام بالقوانين والتعاون الكامل في تنفيذها، ويتجنب المكلفون العواقب القانونية الجمة التي قد تنتج عن التهرب الضريبي لتجنب الأضرار المحتملة على الاقتصاد المحلي.

أثر التهرب الضريبي على الاقتصاد المحلي :

تؤثر ظاهرة التهرب الضريبي بشكل كبير على الاقتصاد المحلي في المملكة العربية السعودية، حيث تؤدي إلى خلق فجوة كبيرة في موازنة الحكومة. وبما أن الحكومة المالية في المملكة تعتمد بشكل كبير على إيرادات الضرائب، فإن التهرب الضريبي يؤثر على النمو الاقتصادي ويتسبب في تراجع الخدمات المقدمة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التهرب الضريبي بمثابة نوع من أنواع الظلم الاجتماعي، حيث يستفيد المتهربون من الخدمات والمنشآت الحكومية دون دفع الضرائب المستحقة عليهم. لذلك، فإن الحد من التهرب الضريبي يعتبر أمراً مهماً في بناء اقتصاد قوي ومزدهر في المملكة العربية السعودية.

التهرب الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية :

إن التهرب الضريبي يشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية فالتهرب يؤدي إلى الحد من حصيلة الدخل الضريبي، وبالتالي تقليل القدرة التمويلية للحكومة للاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة، كما أن التهرب يؤدي إلى التشويش على نظام العدالة الضريبية، وعدم توفير الحماية التي تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بمنافسة الشركات الكبيرة المتلابة بالضرائب وبالتالي فإن التهرب الضريبي يؤثر على عدم الوصول إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويضر بإمكانية

الحصول على خدمات ذات جودة عالية لذلك، يجب على الحكومة والمكلفين تطبيق أفضل الممارسات لتطوير نظام ضريبي فعال وتعزيز التزام المكلفين بدفع الضرائب.

دور الحوكمة الضريبية في الحد من الهروب الضريبي :

تعد الحوكمة الضريبية أحد الأسس الرئيسية للحد من التهرب الضريبي في النظام الضريبي السعودي حيث تتضمن الحوكمة الضريبية عدة آليات ومبادئ تهدف إلى زيادة الشفافية والعدالة، وتحفيز المكلفين للامتثال للضرائب وتعمل هذه الآليات على توضيح الأنظمة الضريبية وتقليل فرص الهروب الضريبي، كما تهدف إلى زيادة فاعلية جهود الإدارة الضريبية في إجراء المراجعات وفحص التقارير المالية. بالتالي، يمكن للحوكمة الضريبية أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي، وتحفيز المكلفين للامتثال للضرائب، مما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي وتحسين نوعية الحياة للمجتمع.

استراتيجيات الحد من التهرب الضريبي في النظام السعودي :

تعمل الحكومة السعودية على تطبيق سلسلة من الاستراتيجيات للحد من التهرب الضريبي في النظام السعودي، وتشمل هذه الاستراتيجيات :

- تحسين جودة الخدمة الضريبية
- تسهيل الإجراءات الضريبية عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة

كما توفر الحكومة العديد من المزايا والحوافز للمكلفين، من خلال تخفيضات الضرائب وتسهيل الإجراءات للوفاء بالالتزامات الضريبية.

كما توجد برامج تدريبية لتوعية المكلفين بأهمية الامتثال للضرائب وتجنب التهرب الضريبي، وتساهم هذه البرامج في تحفيز المكلفين للالتزام بالضرائب وتحسين نوعية الخدمة الضريبية.

علاوة على ذلك، تتعاون الحكومة مع المؤسسات المالية والمصارف لمنع استخدام الأموال غير المشروعة وتهرب الضريبي عبر مراقبة الحسابات المالية والمستثمرين.

يمكن أن تساهم هذه الاستراتيجيات في تحسين صدقية وشفافية النظام الضريبي في المملكة العربية السعودية.

دور المكلفين في ضمان الامتثال للضرائب والحد من التهرب الضريبي :

يلعب المكلفون دوراً مهماً في ضمان الامتثال للضرائب والحد من التهرب الضريبي في النظام السعودي يجب عليهم التعرف على القوانين الضريبية وتطبيقها على نحو صحيح، والتقيد بالمهل الزمنية لتقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضرائب كما يجب على المكلفين تسجيل أنشطتهم التجارية وإصدار فواتير ضريبية صحيحة ودقيقة لتفادي تهم الفواتير الغير صحيحة بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم توظيف خبراء ضرائب لمساعدتهم على فهم التشريعات الضريبية وضمان التوافق معها يحتاج المكلفون أيضاً إلى التعامل بحرص مع الإدارة الضريبية والإبلاغ عن أي خطأ في الأساليب الضريبية لتفادي المشاكل في المستقبل عندما يلتزم المكلف بتفادي التهرب الضريبي، فإنه يحمي نفسه ويساهم في حماية اقتصاد البلاد من الآثار السلبية للتهرب الضريبي.

الفصل الثاني

غسيل الأموال

تعريف غسل الأموال :

ضم الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع وبصفة خاصة عن المخدرات وتجارة السلاح الى أموال أخرى نظيفة مستخدمة في استثمارات مشروعة وهو الأمر الذي يؤدي بدوره الى صعوبة متابعتها وفرزها بمعرفة الأجهزة الرقابية والقانونية وهناك فرق بين الأموال القذرة والأموال السوداء فالأولى هي الأموال المراد تنظيفها والتي تنتج أساسا من الأنشطة غير المشروعة والتي يفضل أصحابها دفع الضرائب عليها لإضفاء نوع من الشرعية عليها أما الثانية فهي التي يتم الاحتفاظ بها سرا بهدف التهرب من الضرائب .

المراحل التي تمر بها عملية غسل الأموال :

1 - الإيداع لدى البنوك:

في بعض عمليات غسل الأموال تكون البنوك طرفا أساسيا ولذلك فإن عملية الإيداع لدى البنوك تعد هي المرحلة الأولى .

2 - التوظيف:

تعني استثمار الأموال الناتجة من نشاط غير مشروع سواء في صورة إيداعات بالبنوك او المؤسسات المالية أو شراء مؤسسة مالية تجارية لها نشاطها المشروع أو شراء عقارات أو أسهم لإستثماره من فعل غير مشروع في صورة مشروعة.

3 - التمويه:

تعني فصل الأموال غير المشروعة عن مصدرها من خلال مجموعة من العمليات المالية ويطلق عليها أيضا مرحلة التشطير أي أنه يتم تمويه طبيعة هذه الأموال عن طريق العديد من التحويلات سواء داخلية او خارجية لإيجاد العديد من الطبقات التي يصعب الوصول الى منشئها وبالتالي تتم عملية التمويه او التشطير للأموال غير المشروعة لتكون بعيدة الاكتشاف من قبل القائمين على تنفيذ القانون .

4 - الدمج:

يعاد ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية سليمة وتكتسب مظهرا قانونيا وذلك بان تشترك الأموال الناشئة من الفعل الغير مشروع في مشروع تجاري اخر يعرف عنه مشروع عيته ومشروعية مصدر رأس ماله ، بحيث يصعب الفصل بين المال المتحصل من مصدر غير مشروع والمال المتحصل من مصدر شرعي ، وبالتالي يعاد ظهور الأموال غير المشروعة التي تم غسلها مختلطة ومندمجة في النظام الشرعي وتبدو وكأنها متولدة عن أعمال مشروعة .

أساليب عمليات غسل الأموال :

١-التحويل والإيداع عن طريق البنوك :

يتم إيداع الأموال المشبوهة الناتجة عن الأعمال غير المشروعة والأعمال الإجرامية في بنوك أحد الدول التي تسمح بذلك ليقوم بعد ذلك بتحويلها الى الوطن الأصلي للمودعين وبذلك يكون البنك قد علم بغسل الأموال الناتجة عن عمل غير مشروع وجعلها تبدو كأى أموال مشروعة

٢- الصفقات النقدية :

يتم تحويل العملة المحلية الضعيفة المتجمعة من الأعمال غير المشروعة الى ذهب ومجوهرات او غيرها من الأصول التي يتمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية حيث تتم عملية غسل الأموال بدون إبلاغ السلطات لمعرفة المصدر الحقيقي للأموال .

٣- إعادة الإقراض :

يتم إيداع الأموال غير المشروعة لدى أي بلد خارجي تتوافر فيه العديد من المزايا ، والتي تتمثل في عدم وجود ضرائب على الدخل وإنعدام الرقابة على البنوك وسهولة تأسيس او شراء الشركات ، والإستقرار السياسي والنقدي ، ثم بعد ذلك يتم طلب قرض من أحد البنوك المحلية في بلد آخر بضمان تلك الأموال المودعة في بنك البلد الأجنبي ، مما يمكنهم من الحصول على أموال نظيفة في مظهرها ، يمكن التعامل بها في شراء ممتلكات أو عقد صفقات تجارية أو ما يشابهها من أنشطة .

٤-الفواتير المزورة :

تتم من خلال عمليات الإستيراد والتصدير فصاحب الأموال القذرة يقوم بإنشاء أو شراء عمل تجاري في البلد الذي تجلب منه الأموال ، ويقوم بنفس الشئ في البلد الذي تودع الأموال فيه وتتمثل عملية الغسل في هذه الحالة في شراء أو بيع السلع والخدمات عن طريق عمليات صورية حيث يشتري الغاسل للأموال سلعا من الشركات التي يراد تحويل الأموال إليها .

نماذج غسل الأموال :

أولا: نموذج المنافسة : أن غسل الأموال تعد من الجرائم التي تتكاثر في ظل الاقتصاد الرأسمالي تحديدا ، لذلك فهي تنتج أثرها في هدم معايير هذا الاقتصاد حيث تعد هذه الجريمة العدو الأول لمنطق التجديد وصنع القرار الاقتصادي السليم .

ويتضح الدور السلبي في نموذج المنافسة من حيث أن عملية تدوير الأموال تجعل المنافسة غير سليمة في قاعدة السوق وحركة العرض والطلب ، فالمشروعات التي يتم تغذيتها بأموال قدرة بقصد غسلها لا تسعى الى منطق المنافسة والربح وانما يكون هدفها السعي لثبات مشروعاتها .

ثانيا: نموذج العمل الحكومي :

يملك العمل الحكومي مقومات مالية ضخمة تحقق الدولة به أهدافها نسبيا وللعمل الحومي علاقات ذاتية فيما بين منظماته المختلفة وأخرى القطاع الخاص افردي .

وفي اطار العلاقات الذاتية التي تقوم بين المنظمات الحكومية تؤخذ في الاعتبار من حيث إمكانية وجود أنشطة وظيفية تؤدي الى ارتكاب جرائم يكون استغلال الوظيفة عنصرا رئيسيا فيها وبحيث يكون الناتج الاقتصادي لهذه الجرائم هو المستهدف الأساسي وذلك الاختلاس واستغلال السلطة الممنوحة قانونا للموظف العام في اطار فن ادارته للأموال التي تضعها الدولة تحت تصرفه لتنفيذ سياستها سواء في الداخل او الخارج .

فتدخل عملية تدوير الأموال في هذا المجال وتجعل العلاقة الاقتصادية بين العمل الحكومي او الخاص عرضة للانهيار اذاء الوعود الكاذبة التي تحظى بها القاعدة الشعبية في الدولة.

ثالثا: النموذج العقاري :

يعد النموذج العقاري أرضا خصبة ومضمونة وآمنة لغسل الأموال فهو النموذج الأكثر اتساعا حيث يمكن من خلاله التوصل الى ثبوت مشروعية الأموال في الوقت الذي يصعب اثبات وجود علاقة بين الأموال القذرة وبين هذا النموذج وهذا النموذج يتخذ العديد من المظاهر الخطرة على الاقتصاد العقاري للدولة .

رابعا: النموذج الافتراضي :

أن دخول الأموال الناجمة عن الجريمة في إطار المشروعية يمكن أن يتم في صور مختلفة الاشكال ولكن أهمها على الاطلاق هو النموذج الذي تطرحه الانترنت والعالم الافتراضي حيث سنحت فرصة جيدة لمالكي الأموال القذرة باستخدام الانترنت لفتح مجالات جديدة للتحويل من القذارة الى النظافة والمشروعية سيما بعد ظهور المصارف الافتراضية التي يتم تأسيسها وتسجيلها وتحديد مركزها الرئيسي وفروعها عبر الانترنت ولقد كان النموذج الافتراضي محض ازعاج لفريق عمل FATF في تقريره عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ حيث أشار الى الإمكانيات الضخمة التي يمكن ان تقدمها المصارف الافتراضية لمرتكبي جرائم غسل الأموال ثم أن كشف عمليات غسل الأموال يحتاج الى جهد فائق قد يكون من الصعوبة الوصول الى نتائج إيجابية بشأنه في فترة زمنية قصيرة وذلك يعني ان جهودا كبيرة يجب ان تبذل في هذا الاطار .

الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال :

1 - الآثار الاقتصادية :

على مستوى اقتصاد المملكة العربية السعودية :

- إضعاف قدرة السلطات على تنفيذ السياسات الاقتصادية بكفاءة نظرا لضعف مصداقية البيانات والإحصائيات المتاحة في ظل عدم القدرة على قياس حجم هذه العمليات >
- إضعاف استقرار السوق النقدية وسوق الصرف الأجنبي نتيجة للنقلات الشديدة في حركة الأموال والودائع والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة .
- وجود قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي مما يساهم في حدوث ضغوط تضخمية في اقتصاد المملكة العربية السعودية وارتفاع المستوى العام للأسعار .
- نقص الدخل الحقيقي نتيجة الأموال المهربة خارج الدولة .
- التأثير غير المباشر بزيادة أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لزيادة أسعار الأراضي في كثير من الدول التي يتم فيها غسل الأموال عن طريق الاستثمار العقاري .
- التأثير السلبي على الموارد الحكومية نتيجة عدم سداد ضرائب عن الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة .

2 - على مستوى الجهاز المصرفي :

- تهديد الاستقرار المالي والمصرفي نتيجة لتعرض المؤسسات المالية والمصرفية لمخاطر فقدان الثقة والسمعة
- إمكانية إنبهار البورصات التي تستقبل الأموال غير المشروعة نتيجة للبيع المفاجئ للأوراق المالية الذي يؤدي الى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم .

3 - الآثار السياسية :

- إنتشار الفساد السياسي والإداري وإستغلال النفوذ .
- الإضرار بسمعة بعض الدول لكونها تشتهر على المستوى الدولي بتفشي ظاهرة غسل الأموال بها ، مما يؤدي الى هروب الإستثمار الأجنبي .
- إمكانية توجية الأموال الناتجة عن غسل الأموال الى تمويل التنظيمات الإرهابية ، مما يؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار .
- إمكانية تسرب غاسلو الأموال الى بعض الهيئات ذات الطبيعة الخاصة مثل المجالس الشعبية والنيابة وتمتعهم بحصانة خاصة في تشريعات الدولة .

4 - الآثار الاجتماعية :

- تفاقم مشكلة البطالة إذ أن الأموال المراد غسلها تكون أموال ساخنة تبحث عن الربح السريع ولا تهتم بالمشروعات الإنتاجية التي تخلق فرصا للعمالة .
- إنتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم مثل الرشوة والاختلاس والاستيلاء .
- صعود فئات اجتماعية دنيا الى أعلى الهرم الاجتماعي .

- التأثير على عدالة توزيع الأعباء الضريبية على فئات المجتمع.

أمثلة الطرق غير الشرعية للتسوية :

سواء نقدا او عينا – عمليات التهريب او التحركات الرأسمالية او تمل أصول أجنبية بشكل غير قانوني ويحدث ذلك خاصة في الدول التي يحرم فيها تملك عقارات أجنبية او التي تسمح بالتملك بشروط معينة او التي تكون عملتها غير قابلة للتحويل .

والمناطق التي ينتشر فيها نظام الحوالة في الدول الغنية التي بها عمالة أجنبية فقيرة مثل دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ترسل منها الحوالات الى الدول النامية التي تنتمي اليها العمالة مثل الهند والباكستان والدول الافريقية .

هذا وقد ساعد على انتشار نظام الحوالة الثقافات والعادات لبعض المجتمعات وانخفاض أسعار بعض العملات وزيادة الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء ، والى جانب الصعوبات التي تواجه المهاجرين الغير رسميين في فتح حسابات في بنوك المهجر .

اضرار ومخاطر غسل الأموال:

ينتج عن غسل الأموال اضرار ومخاطر اقتصادية واجتماعية كثيرة ، تأتي من نقل الأموال الى الخارج كان يمكن استثمارها في التنمية لتغذية الاقتصاد الوطني التي تفيد منه الدولة والمواطنون وتوظف في مشاريع تمتص الايدي العاملة وتساهم في الاستقرار ويؤدي غسل الأموال الى الركود الاقتصادي وخفض معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة عجز المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض القدرة الإنتاجية وتراجع القوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم ، قد تقوم شبهة غسل الأموال في حالة قيام العميل بتبديل كميات ضخمة من أوراق ذات فئات صغيرة الأوراق نقدية ذات فئات كبيرة وكما يلجأ صاحب غسل الأموال الى ما يعرف بأسلوب تجزئة الايداعات او ما يطلق عليه في بعض الأحوال اعاده هيكلة الايداعات .

وتتجلى الاخطار والاضرار الاقتصادية لغسل الأموال في استنزاف الاقتصاد الوطني :

ان نقل الأموال الى خارج البلاد بقصد غسلها في دول أخرى ، يؤدي الى حرمان البلد من الأموال والارصدة الموجودة فيها والتي تغذي الاقتصاد الوطني ، مما يحول دون استثمار تلك الأموال في مشاريع اقتصادية وتنموية تدر دخولا للدولة والافراد وتساهم في الحد من البطالة وتعمل زياده التشغيل وارتفاع معدلات نسبة القوى العاملة وينعكس عن استنزاف الاقتصاد الوطني مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ، منها زيادة الدين الخارجي والداخلي على عبء الدولة ، وزيادة عجز الموازنة السنوية وتكراره .

ويؤدي تهريب الأموال الى الخارج لغسلها وأيضاً استخدام الأموال المغسولة في تنفيذ صفقات استثمارية غير منتجة ، الى الكساد والركود الاقتصادي المستمر مع استمرار عمليات غسل الأموال .

ويترتب أيضاً انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الى تزايد عمليات غسل الأموال الى اهتمام الدول بالشؤون الأمنية ومضاعفة الانفاق عليها على حساب خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وعرقلة برامج الإصلاح الاقتصادي مما ينعكس سلباً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ويؤدي الى تراجعها ، أي ان العلاقة تكون بين هذين المتغيرين علاقة طردية فكلما زاد حجم عمليات غسل الأموال كلما زاد انخفاض الناتج المحلي .

المراجع والمصادر:

سمير الخطيب – ٢٠٠٠ مكافحة عمليات غسل الأموال - القاهرة

محمد فاروق - ٢٠٠٤ - غسل الأموال عبر الانترنت - الاردن

الوجيز في مكافحة غسل الأموال – السيد عبدالوهاب ٢٠٠٥ – دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية

ظاهرة غسل الأموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية – عبدالله عزت – جامعة الزرقاء الأهلية – الأردن ٢٠١٩

محمد خالد المهايبي - ٢٠١٠ – التهرب الضريبي وأساليب مكافحته – القاهرة – المنظمة العربية للتنمية الإدارية

خالد فودان الفهد – ٢٠٢٠ ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية - الزكاز عضو اندرسن

College of Management

Department of.....

Title in English

Prepared by:

Supervised by:

Year:2023